مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

تحليل سوسيولوجى لدور مخرجات التعليم العالي في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في الدول العربية: دراسة نظرية

د. نعمة محمد السيد السيد مصطفى

مدرس علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية، جامعة الإسكندرية

DOI: 10.21608/qarts.2022.106834.1294

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٥) أبريل ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تحليل سوسيولوجى لدور مخرجات التعليم العالي في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية في الدول العربية: دراسة نظرية

إعداد

د. نعمة محمد السيد السيد مصطفى

مدرس علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية، جامعة الإسكندرية

nemeamm@uhb.edu.sa

الملخص باللغة العربية:

إن القضية الأساسية التي تتناولها الدراسة الحالية تتمثل في النظر في مخرجات التعليم العالي وكيفية تحسينها؛ بحيث يصبح أكثر تواؤمًا لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يشهدها العالم العربي بأسره. ومن ثمّ فإن أهداف الدراسة تتحدد في الآتي: ١- دراسة المشهد الأمني الجديد بما يحويه من تهديدات؛ أبرزها وأهمها: أمن الموارد، الأمن البيئي، والجريمة المنظمة، الحروب البيولوجية والأوبئة.

٢- التعرف على جودة التعليم العالي في الدول العربية، وذلك من خلال عرض أهم المشكلات التي تتعرض لها الجامعات العربية.

٣- تحليل العلاقة بين التعليم العالي والتهديدات الأمنية غير التقليدية.

وقد بلورت الدراسة أهدافها في فرضيتين أساسيتين أولاهما: التهديدات الأمنية غير التقليدية المصاحبة للمتغيرات العالمية، وعلاقتها بالمخرج التعليمي، ثنتاهما: كيفية تحسين مخرجات التعليم العالمي في الدول العربية لمواجهة التحديات العالمية.

وتتبنى الدراسة الراهنة المقولات والقضايا النظرية في تيار ما بعد الحداثة، كما تعتمد للتحقق من هذه الفروض على منهج إعادة التحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة والتوصيات أهمها: تتمثل أهم صور التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الدول العربية كافة في النمو السكاني المتزايد، والنقص في الموارد الطبيعية، والجريمة الدولية المنظمة، والحروب البيولوجية والأوبئة. إن الحديث عن تجويد التعليم الجامعي حديث حتمي؛ لمواكبة التغيرات العالمية المعاصرة، وما نتج عنها من تهديدات أمنية غير تقليدية؛ فالعصر الذي نعيشه – عصر العولمة –لا مكان فيه للقدرات العادية في سوق التنافس العالمي، القائم على الجودة في تحصيل المعرفة والعلم.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية غير التقليدية، التعليم العالي، مخرجات التعليم العالي، البحث العلمي، خدمة المجتمع.

المُقدِّمـــة:

برز مصطلح الأمن غير التقليدى متواكبًا مع موجة العولمة فى منتصف ثمانينيات القرن العشرين؛ حيث إن تلك الموجة بما صاحبها من ثورة صناعية ثالثة قائمة على التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالية؛ وجهت بؤرة الاهتمام العالمى نحو الأمن الفردى لا الدولى فى مواجهة تهديدات تشمل: أمن الموارد الطبيعية، الأمن البيئى، الجريمة المنظمة، الفقر والعوز، والكبت السياسى...الخ.

وتتحمل الجامعة ومؤسسات التعليم العالى مسؤولية كبرى فى مواجهة مثل هذه التحديات والأخطار، وذلك بوصفها مكمن القوة فى تحقيق التقدم والركيزة الأساسية فى الدفاع عن الأمن الوطنى؛ لما توفره من رؤية عملية وفنية متخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بمجالات العمل والأمن الوطني كافة.

وتواجه مؤسسات التعليم العالى فى الدول العربية عددًا غير قليل من العوامل والمتغيرات المحلية والعالمية؛ والتي تحول دون تحقيقها لدورها المؤسساتي ولمسؤولياتها المنوطة بها. فإن تلك العوامل بما تفرضه من حتمية التغيير تطالب تلك المؤسسات بإخراج منتجًا مبدعًا ممتلكاً للقدرة على مواجهة التحديات العصرية بأشكالها المختلفة.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن القضية الأساسية التى تتناولها الدراسة الحالية تتمثل فى الكيفية التى يتم بها تجويد التعليم العالى بحيث يصبح أكثر تواؤمًا لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يشهدها العالم العربى بأسره؛ ومن هنا فإن أهداف الدراسة تتحدد فيما يأتي:

١- دراسة المشهد الأمنى الجديد بما يحويه من تهديدات أمنية غير تقليدية.

٢- التعرف على جودة مخرجات التعليم العالي في الدول العربية (الطلبة الخريجين، البحث العلمي، خدمة المجتمع).

٣- عرض أهم المشكلات التي تتعرض لها الجامعات العربية.

٤- تحليل العلاقة بين التعليم العالى والتهديدات الأمنية غير التقليدية.

وقد بلورت الدراسة أهدافها في فرضيتين أساسيتين هما:

(١) أولاهما: التهديدات الأمنية غير التقليدية المصاحبة للمتغيرات العالمية، وعلاقتها بالمخرج التعليمي.

(٢) ثنتاهما: كيفية تحسين مخرجات التعليم العالمي في الدول العربية لمواجهة التحديات العالمية.

وتتبنى الدراسة الراهنة المقولات والقضايا النظرية فى تيار مابعد الحداثة، كما تعتمد للتحقق من هذه الفروض على منهج إعادة التحليل، والذي يقوم على تفكيك وإعادة تركيب نتائج البحوث السابقة، ودراسات التراث ذات الصلة بموضوع البحث.

وبغية بلورة رؤية تحليلية حول العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ودورها في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، تبحث الدراسة القضية على أصعدة عدة، وضعتها في هيئة مباحث أربع؛ هي:

- **المبحث الأول:** ويتناول منهجية تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والتهديدات الأمنية غير التقليدية، وذلك بوضع إطار نظري للدراسة يشتمل على المسلمات، وأهم فروض الدراسة، والاجراءات المنهجية.
- **المبحث الثاني:** المشهد الأمني الجديد، وذلك في ضوء اتساع مفهوم الأمن ومقدمًا نماذج من التهديدات الأمنية غير التقليدية في الدول العربية.

- **المبحث الثالث:** فيعنى بجودة التعليم العالي في الدول العربية، وتتناول الباحثة في هذا البحث ماهية الجودة في التعليم العالي، وكيفية تحقيق جودة مخرجات التعليم العالي في ضوء تحديات الواقع المعاش في الدول العربية.
- **المبحث الرابع:** مخرجات التعليم العالي والتهديدات الأمنية غير التقليدية (الدور والتحديات). وتختتم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والتهديدات الأمنية غير التقليدية

أولاً: الرؤى والمكونات

تمهيد:

تقوم منهجية الدراسة على تصور الموضوع والمشكلة، وتوضيح الإجراءات المنهجية المتبعة في تحليلها؛ لذا فإن من الأهمية بمكان البحث في تراث نظرية علم الاجتماع لإيجاد تصور يتفق مع موضوع الدراسة، ويساعد فى تحديد عناصره المختلفة من وضع المسلمات الأساسية وتحديد أهم المفهومات، وفروض للدراسة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى وضع تصميم منهجي يحتوي على المناهج، وأساليب التحليل، والبيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

(أ) الإطار النظري للدراسة:

تنطلق دراسات علم الاجتماع كافة من مسلمة أساسية مؤداها أن التوجه النظرى للباحث فى معالجة موضوع البحث تحكمه مجموعة من المبررات الموضوعية فى تبنى اتجاه نظري محدد في المعالجة، ينعكس أثره على طبيعة تناول القضايا والمشكلات المتعلقة بموضوع البحث.

ولا تبتعد الدراسة عن الصواب إذا أقرت أن الإطار النظري للقضية المعنى بها مغيب في دراسات علماء الاجتماع الكلاسيكيين من دوركايم وماركس وماكس فيبر، فمجهود هؤلاء العلماء قد عُنيت بمحاولة إيجاد معنى للوجود الاجتماعي ، ومحاولة التعرف على عناصر الحياة الاجتماعية، دون اهتمام بغير ذلك من القضايا الاجتماعية المعاصرة التي شغلت أذهان الباحثين في الوقت المعاصر مثل التهديدات البيئية ، والمخاطر المفروضة بانتشار الأسلحة النووية ، والمخاطر والشكوك المصاحبة للتقدم

العلمي والتكنولوجي، مما يتطلب النظر فيما وراء الاتجاهات النظرية التقليدية عند محاولة دراستها (Jones ,P,2003. P.155).

فبإزاء التطورات التي حدثت في السنوات العشرين الأخيرة والتى أعطت انطباعاً بأن عصر الحداثة قد انتهى، وأننا نتجه إلى حقبة جديدة يسبقها مقطع "ما بعد"، والتي لها هويتها المميزة عن العصر السابق بها.(Nicholaki, M.,2006 , P.1) .

ولقد كان الدافع الأساسي لهذه التطورات ثلاث ثورات أساسية؛ فعلى المستوى السياسي تمثلت في ثورة الانتقال من النظم الشمولية إلى المجتمع المدني، وعلى المستوى القيمي كانت الثورة لتغيير القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية، أما الثورة الثالثة فهى الثورة المعرفية وهي الفترة التي تعيشها الآن، حيث انتشرت المعلومات عبر الوسائل الاتصالية (الحاسب الآلى – الانترنت ... إلخ) (منى يوسف، ٢٠٠١م، ص ١١٢).

وتسترشد الدراسة الراهنة بالأعمال الفكرية لكبار علماء الاجتماع المعاصرين أمثال: ليوتارد، والريخ بك، ومانويل كاستلز، الذين استعانوا بعدد من الأدوات النظرية والعقلية لتفسير أهم قضايا ومشكلات العالم المعاصر، والتى تساعد على فهم الحداثة وما بعد الحداثة، فما جاء به هؤلاء العلماء من أفكار وما شكلوه من تيارات تفيد بلاشك فى صياغة تصور العلاقة بين أهمية تجويد التعليم العالى فى مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.

ويؤكد علماء الاجتماع ما بعد الحداثة أن الإنتقال إلى المجتمع ما بعد الصناعي كان وليد الاهتمام بالدور الفعال للعلم والتكنولوجيا؛ حيث إن التركيبات المحورية لظهور هذا المجتمع توجد فى الجامعات ومؤسسات البحث؛ حيث العلم الثقافي بشكله(التام/الأمثل). ومن ثم فإن المجتمع ما بعد الصناعى يعبر عن الانتقال من المجتمع الذي ينتج البضائع إلى مجتمع الخدمات القائم على أن المعرفة النظرية المصدر

المركزى لظهور التجديدات فى التكنولوجيا، وظهور تكنولوجيا فكرية جديدة. (محمود فتحي عبد العال، ٢٠٠٦م، ص ٢٣).

وقد أشار أكثر من عالم من علماء الاجتماع إلى هذه النقطة وهي العلاقة القائمة بين الثورة التكنولوجية فى العصر الحديث والمجتمع الحداثي (ما بعد الصناعي)؛ فعالم الاجتماع الاسبانى مانويل كاستلز Manuel Castells أوضح أن ثورة الاتصالات هى المحدد لوجودنا في الحياة المعاصرة؛ لذا يسمى عالمنا المعاصر الدولي "مجتمع الشبكات". (Jones ,P,2003. P.155).

كذا يضيف "ليوتارد" أنه في العقد ما بعد الصناعى وما بعد الحداثى سيحافظ العلم على وضعه البارز فى ترسانه الطاقات الإنتاجية للدول المتقدمة، ويشير فى ضوء ذلك إلى أن الحقيقة فى عالمنا المعاصر لم تعد هى معيار المعرفة بل أصبح المعيار هو كفاءة الأداء (التكنولوجيا) أو الحكمة الأخلاقية (العدالة/ المساواه) أو الحس الجمالى، وأصبحت المعارف تقام وفقًا لمدى تحقيقها للمعايير المقبولة داخل الدائرة الاجتماعية لصناع المعارف. (محمود فتحي عبد العال، ٢٠٠٦م، ص ٢٣).

كما اهتم الريتش بيك Ulrich Beck بدراسة ظاهرة العولمة وتفسيرها، وأطلق على التغيرات الناشئة عنها مجتمع المخاطر Risk Society، كذا أطلق على مجتمع مابعد الحداثة مجتمع ما بعد التصنيع، حيث رأى أن مخاطر العولمة تنتج من مخاطر التصنيع، فتتلاحق المخاطر بشكل سريع بفعل هيكلة التصنيع فى إطار الثورة الصناعية الثالثة. (Jones ,P,2003. P.155)

وإن إشارة بيك إلى مجتمع المخاطر توجه النظر إلى التغيرات الحديثة التى طرأت على المجتمعات الغربية، وأبرزها المخاطر البيئية كالاحتباس الحرارى، وغياب التنوع البيئي ، وثقب الأوزن ، والمخاطر الصحية كانتشار المخاطر الخاصة بالأمن

الغذائى، والأمراض المرتبطة بالتلوث كالربو والسرطان وأمراض القلب، وكذا المخاطر الاقتصادية متمثلة فى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستويات الأمان الوظيفى، وأخيرًا المخاطر الاجتماعية البارزة فى تدهور معدلات الأمان على المستوى الشخصي ، وارتفاع معدلات الجريمة ، وتزايد معدلات الانفصال والطلاق. (هاني خميس ، ٢٠١١ م، ص ص ٢٤٣-٢٤٤)

ولا شك أن هذه الحقائق تجعل التعليم يواجه عدة متغيرات محلية وعالمية تفرض بطبيعتها حتمية التغيير، وجعله على أولويات العمل الوطني والسياسي للدول العربية؛ لكي يستطيع أن يتخطى تلك التهديدات بوعي أصيل. فالتعليم من المكونات الرئيسة لتطوير المجتمع-وخاصة التعليم العالى- فتلك الثورات المعلوماتية الجديدة أنشات حاجات اجتماعية جديدة وتطلعات يجب وضعها فى الاهتمام عند وضع سياسات التعليم العالى، وخاصة فى الدول النامية.

وعندما أمعنا النظر في تصورات نظرية ما بعد الحداثة، وما تحمله من مضامين، تمكنت الدراسة من بلورة تصور تتحدد في إطاره العلاقة بين تجويد التعليم العالي والتحديات الأمنية غير التقليدية، ويشمل مجموعة مسلمات وعددًا من المصطلحات، وتحديد الأهمية العملية والعلمية وذلك على النحو الآتي:

(ب) المسلمات:

أ/١ التعليم العالى من أهم مرتكزات الدفاع عن الأمن القومى.

أ/٢ إن تجويد التعليم العالى فى عصر مابعد الحداثة أكثر أهمية عن ذى قبل؛ حيث تواجه الدول العربية تحديات متعددة منها التطور التكنولوجي السريع، وعالمية الاتصال، وظهور التكتلات الاقتصادية جديدة؛ الأمر الذي يتطلب امتلاك الدول لأفراد قادرين للدخول فى سباق التنافسية العالمية.

(ج)المفهومات:

١- التهديدات الأمنية غير التقليدية:

حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام ٢٠٠٤م تحت عنوان "عالم أكثر أمنًا : مسؤولياتنا المشتركة " التهديدات الجديدة غير تقليدية، والتي تؤدى إلى وقوع خسائر في الأرواح، أو الحد من فرص الحياة ،وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي. وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية: كالفقر، والأمراض المعدية، والتلوث البيئي، والصراعات بين الدول، والصراعات داخل الدول كالحروب الأهلية والإبادة الجماعية وتهديد بالأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. (عادل عبد الله بركة المطيري، ٢٠١٧ م، ص ٨)

أما عن التعريف الإجرائي للتهديدات الأمنية غير التقليدية في هذه الدراسة؛ فهي مجموعة التهديدات المتكررة الناتجة عن العولمة وما صاحبها من آليات متمثلة فى الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، وتشمل: النزاعات التجارية العالمية، والصراع على الموارد الطبيعية، وسباق الطاقة، والجريمة المنظمة...الخ.

٢- جودة مخرجات التعليم العالي:

يُفهم من مخرجات التعليم العالي كل ما تنتجه عملية التعليم والتكوين من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، أي محصلة كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي. (خامرة بوعمامة ، ٢٠١٨م، ص ٨٦)

ويُقصد بها في هذه الدراسة التطوير الدائم والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالى بأشكاله كافة؛ وذلك لكسب ثقة المجتمع فى مخرجاتها من الخريجين على أساس آليات للتقييم معترف بها دولياً.

(د) أهمية الدراسة:

للدراسة أهميتان؛ أهمية علمية وأخري عملية.

١. الأهمية العلمية:

تأتى الأهمية العلمية (النظرية) لهذا الموضوع من إسهامه في إنتاج معرفة سوسيولوجية عن موضوع التهديدات الأمنية غير تقليدية، ودور الجامعات في مواجهتها؛ مما يسهم في سد النقص في الأدبيات العربية المتعلقة بهذا الموضوع، حيث ترصد الدراسة للتطور النظري الذي طرأ على مفهوم الأمن، وتغير المشهد الأمني الجديد ليشمل أنواع مستحدثة من الأمن، فضلًا على تسليطها الضوء على التغيرات الاجتماعية والأمنية الجديدة.

٢. الأهمية العملية:

ترجع الأهمية العملية (التطبيقية) لهذه الدراسة إلى الاهتمام السائد على المستوي العالمي بموضوع التهديدات الأمنية غير التقليدية، وأهمية قيام الجامعة بدورها في مواجهتها. حيث تحاول الدراسة فهم طبيعة البيئة الأمنية غير تقليدية المعقدة والمتشابكة، وذلك بهدف توفير قاعدة بيانات تساعد متخذي القرار في مصر والوطن العربي.

ثانيًا: الإجراءات المنهجية:

يعتمد البحث فى سبيله للتحقق من هذه الفروض على منهج إعادة التحليل، بوصفه أكثر المشاريع المنهجية ارتباطاً بفكر ما بعد الحداثة– وإعادة تركيب نتائج البحوث السابقة، فضلاً علي ذلك يفيد البحث من دراسات التراث ذات الصلة بموضوعه؛ وذلك لاستخلاص مجموعة نتائج تسهم في بلورة مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتى قد تجد طريقها للتطبيق فى الواقع المعاش، أو تعين متخذ القرار وصانعى السياسات على توسيع نطاق رؤيتهم على أساس المنهج العلمي السليم.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

١- دراسات متعلقة بالتهديدات الأمنية غير التقليدية:

الدراسة الأولى: أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي (عادل عبد الله بركة المطيري، ٢٠١٧ م)

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم الأمن وتطوره وفق مقاربات العلاقات الدولية، ومعرفة طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتحليل مصادر التهديدات الأمنية غير تقليدية بمستوياتها المختلفة التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، والتعرف على السياسات الخليجية في مواجهة التهديدات الأمنية غير تقليدية التي تتعرض لها.

واعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها: المنهج المقارن ومنهج التحليل النظمي، للإجابة على السؤال المحوري والمتمثل في: ما هي تأثيرات التهديدات الأمنية غير تقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: تتعرض دول مجلس التعاون الخليجي لمجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة والتي تتصف بأنها غير تقليدية، كتهديدات الطائفية السياسية والإرهاب والاختلالات الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى تهديدات المشروع النووي الإيراني من ناحية تأثيره في ميزان القوي وتأثيراته البيئية من ناحية آخري. كما وجدت الدراسة اختلافًا في تحديد مفهوم الأمن بين مقاربات العلاقات الدولية.

وفي ضوء نتائج الدراسة فقد أوصت على ضرورة تبني دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات أمنية جديدة تأخذ في اعتبارها التغير الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية وفق المقاربات الأمنية غير تقليدية في العلاقات الدولية التي تم التطرق لها في الدراسة.

الدراسة الثانية: تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير (عبد الفتاح على الرشدان، ٢٠١٩)

عرضت الدراسة مفهوم الأمن العالمي في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة، من خلال البحث في تطور وتوسع مفهوم العالمية بمختلف أبعاده العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإنسانية، وتحليل أبعاده المختلفة من خلال مناقشة وجهات نظر المدارس الأمنية المتعددة (الغربية والشرقية).

وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن هناك علاقة بين المتغيرات التي شهدها النظام الدولي وبين التطور والتوسع الذي يشهده مفهوم الأمن العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى تعرض مفهوم الأمن التقليدي الذي كان سائدًا في السابق إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة، فقد تغير مفهوم الأمن التقليدي إلى تغيير جديد متجاوزًا الأسس التي كان يقوم عليها لاسيما القوة العسكرية في التعامل مع الأخطار والتحديات التي كانت تواجه الدول، وذلك عبر إدراك أهمية وضرورة التركيز على منظومة أمنية شاملة من خلال الاهتمام والتركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الشامل والكامل. تبين الدراسة أهم التطورات والتوسعات التي ظهرت في حقل الدراسات الأمنية الغربية والشرقية، وأدت إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن العالمي من مرجعيات وقطاعات تحليلية جديدة. كما توصلت الدراسة إلى أن التطورات والمتغيرات العالمية

والإقليمية وظهور قضايا وتحديات عالمية جديدة من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في مفهوم الأمن العالمي.

الدراسة الثالثة: الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة (أحمد فريجة، لدمية فريجة، ٢٠١٦م)

عرضت هذه الدراسة التغير في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية حسب ما جاء في أدبيات العلاقات الدولية وفي ضوء المتغيرات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، والتي كان لها تأثير في تحول مفهوم الأمن وانتقاله من أمن يهتم بالدولة حصرًا إلى أمن يهتم بالأفراد والمجتمعات، موضحًا التغير الذي طرأ على طبيعة التهديدات الأمنية التي أضحت " مركبة مبتكرة " ولفواعل من غير الدول.

توصلت الدراسة إلى أن مصادر التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة " بالأمن الناعم " – وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية – ضمن مهددات أمن الأفراد، الدولة والمجتمع، وتتمثل في المخاطر الفردية: كتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض.... وغيرها.

أوصت الدراسة بضرورة التفكير بمنطق متعدد الأبعاد والاتجاهات وفق منهج جدلي عقلاني تكاملي؛ يؤمن بتحليلات هي الأخرى متعددة الأبعاد، ويسمح بتجاوز انغلاق التفكير الأمني على بعده العسكري، ويستند إلى ما هيأه الفكر الاستراتيجي من أدوات تحليل وأساليب توقع في سعي للتعامل مع ما ظهر من تلك التهديدات وتوقع ما هو مرتقب منها.

الدراسة الرابعة: المفهوم العام للأمن (محمد سعد بوعامود، ٢٠١٣م)

قدمت هذه الدراسة تحليلًا دقيقًا لأهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر؛ حيث شهدت المرحلة الحالية تغيرات مهمة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها؛ الأمر الذي كان له تأثيره على مفهوم الأمن القومي.

وباستخدام المنهج التحليلي توصلت الدراسة إلى أن المفهوم المعاصر للأمن مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات؛ فهو مفهوم مركب متسع النطاق يبدأ بتحقيق الأمن الإنساني ممثلاً في أمن الفرد، ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدرًا لتهديد الأمن سواء كانت تهديدات داخلية، أو خارجية، أو متداخلة بين الداخل والخارج.

كذلك أشارت الدراسة إلى أن التطورات المعاصرة للظواهر الأمنية أدت إلى اتساع نطاق مفهوم الأمن بحيث صارت المتغيرات الأمنية متغيرات حاكمة بالنسبة في كثير من السياسات والقرارات بدرجة لم تكن معهودة من قبل، كما أن المتغيرات الأمنية ارتفعت أهميتها النسبية للعديد من المنظمات التي ربما لم تكن تعطيها الاهتمام نفسه في مراحل تاريخية سابقة. وأخيرًا فإن بروز الأوضاع الأمنية بوصفها عنصرًا من العناصر الرئيسة لبناء القدرة التنافسية الاقتصادية والسياسية للدول يمثل نقلة نوعية جديدة في مجال الفكر الأمني المعاصر.

٢- دراسات متعلقة بجودة مخرجات التعليم العالي:

الدراسة الأولي: جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر (خامرة بوعمامة، ٢٠١٨م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جودة مخرجات التعليم العالي ومدي تلبيتها إلى متطلبات سوق العمل في الجزائر، كما هدفت إلى تحديد الجوانب الكفيلة بتجويد مخرجات التعليم العالي، وذلك من خلال التحليل الكمي لـ (١٥٢) استبيان تم توزيعها على المسؤولين والمشرفين في المؤسسات والقطاعات كافة.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة مخرجات التعليم العالي لم ترقَ إلى تلبية متطلبات الوظيفة في سوق العمل، وأن هناك كثيرًا من مجالات التعاون مع المؤسسات الممثلة لسوق العمل في مختلف القطاعات يمكن أن تساهم في تحسين مخرجات التعليم العالي وفاءً بمتطلبات سوق العمل في الجزائر.

الدراسة الثانية: قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط (محسن الظالمي وآخرون، ٢٠١٢م)

تركز هذه الدراسة على أحد أهم مكونات التعليم الجامعي، ألا وهو المخرج الناتج التعليمي، فهدفها قياس جودة مخرجات التعليم العالي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. صممت استبانة بثمانية محاور أساسية تمثل أهم مخرجات الجامعات العراقية، وكانت عينة الدراسة مكونة من فئتين، الفئة (أ) من داخل الجامعة والمتمثلة بعينة الكادر التدريسي لبعض الكليات في جامعات الفرات الأوسط، أما الفئة (ب) فهم من خارج الجامعة وهم مدراء ومسؤولو معظم مؤسسات سوق العمل في منطقة الفرات الأوسط، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج العينة.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات؛ أهمها: أن جودة المستوي النوعي للخريجين – التي تعد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي – مستواها متدنٍ، وبالرغم من أن مسؤولية ذلك الأمر ملقاة على عاتق الجامعات؛ فإنها ليست الجهة

المقصرة دائما؛ حيث تعود الأسباب كذلك إلى بعض العوامل المؤثرة على قرارات القائمين بالتدريس في الجامعات، وبعضها الآخر يعود إلى العوامل المؤثرة على الجامعات نفسها.

لذا أوصت الدراسة بضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على موافقة مخرجاتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل سدًا لتلك الاحتياجات من جهة، وضمانًا لحصول الخريجين على فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم، هذا مع ضرورة منح الجامعات قدرًا كبيرًا من الاستقلالية، وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في مخرجاتها كافة، ولاسيما المستوي النوعي لجودة الخريجين باعتبارهم من أهم مخرجات التعليم العالي.

الدراسة الثالثة: دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مخرجات التعليم العالي (زميري فاطمة الزهراء، ٢٠١٨م)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مخرجات التعليم العالي، حيث تم التعرف إلى إدارة الجودة في التعليم العالي، ونظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والتطرق إلى بعض تجارب الجامعات العربية والأجنبية؛ لإثبات أثر تطبيق الجودة علي مؤسسات التعليم العالي. تم استخدام هذه النظريات على الجانب الميداني، ألا وهو دراسة إدارة الجودة الشاملة بجامعة المسيلة ودورها في تحسين مخرجاتها، حيث تم توزيع الاستبانة تحديدًا في كلية العلوم الاقتصادية، وكلية الرياضيات، والإعلام الآلي؛ وذلك للتوصل إلى مدي تطبيق الجودة في هذه الكليات.

أوضحت هذه الدراسة دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مخرجات التعليم العالي، وتوصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات؛ أهمها: ارتباط مخرجات التعليم العالي ببعضها، وذلك من الطلبة الخريجين، والبحوث العلمية، وخدمة المجتمع، فليس ثمة تحسين في خدمة المجتمع غير مصاحبٍ بالتحسين في مجال البحوث العلمية

والطلبة الخريجين، ولا يكون هناك تحسين في البحوث العلمية إن لم يكن هناك تحسين في الطلبة الخريجين، مما يدلل على ان الطالب هو أساس المخرجات.

كما أكدت الدراسة أهمية تطبيق نظام ضمان الجودة حتى يحقق جملة من الأهداف في مؤسسات التعليم العالي، منها ما يعكس مصالح ومتطلبات الحكومات والدول، ومنها ما يعكس على الاحتياجات الداخلية لمؤسسة التعليم العالي. وقد أوصت الدراسة في نهاية بأهمية نشر ثقافة الجودة وتدريب أعضاء التدريس والطلاب؛ لزيادة الوعي والتخلص من التعليم التقليدي.

ملاحظات عامة على الدراسات السابقة:

(١)من الملاحظ أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية غير تقليدية إلا بالقدر اليسير.

(٢)عدم وجود دراسة – على حد علم الباحثة – ربطت بين متغيري الدراسة الراهنة (التهديدات الأمنية غير تقليدية، تجويد التعليم العالي ومخرجاته).

المبحث الثاني: المشهد الأمني الجديد:

أولاً: اتساع مفهوم الأمن:

كان لانتهاء الحرب الباردة آثار إيجابية غير مستهان بها على الأمن العالمي، فمع انهيار امبراطورية الاتحاد السوفيتي في أوربا الشرقية في عام ١٩٨٩م، وتقسيم الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١م؛ اختفت التهديدات العسكرية التي كانت تلوح في الأفق لأوربا الغربية لعقود من الزمان، وانتهت العديد من الصراعات الإقليمية التي كانت تغذيها وترعاها قوة عظمى متمثلة في الاتحاد السوفيتي، والأهم من ذلك اختفت وتلاشت

التهديدات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فارتفعت الآمال والطموحات بأن يكون العالم أكثر سلمية. (Brown, Michael,2007, P.38)

صاحبت تلك الفترة متغيرات محلية وعالمية ساهمت فى تدعيم هذا التوجه، منها الثورة التكنولوجية، والتكتلات الاقتصادية الكبيرة، وعالمية الاتصال الدولى فى أنظمة الاتصال والمعلومات، وتطور أنظمة المعلومات والأقمار الصناعية، وزيادة الانفتاح العالمي؛ وقد تسبب كل ما سبق في مشكلات وصراعات عالمية وجهت الأنظار إلى إعادة النظر في الأجندة الأمنية.

وتدور المناقشات الآن حول طبيعة الأجندة الأمنية المعاصرة، فتتمحور حول أسئلة منها ما المقصود تحديدًا بقضايا الأمن؟ وما أهم المشكلات الأمنية؟ . وقد انقسم المحللون لهذه المناقشات إلى فئتين؛ الأولى تهتم بالقضايا الأمنية والتهديدات العسكرية، فتشغلها قضايا مثل: كيفية حماية الدولة فقط من هجمات عسكرية عبر الحدود، وآلية التسابق بين الدول للحصول على السلاح "سباق التسلح "، والمنافسة الدولية والحروب العسكرية. والملاحظ على هذه الفئة من المحللين أن لديهم منظورًا ضيقًا للأمن، وأن أكثر القضايا أهمية للأجندة الأمنية تتشابه لديهم مع القضايا التي نوقشت لقرون عدة ماضية. بالمقابل أدركت الفئة الثانية – في ضوء مشكلات الصراع على مستوي الدول – أن المشهد الأمني يحكمه قضايا دولية أهم بكثير من المؤشرات الحربية (Brown, Michael,2007, P.38) ؛ الأمر الذي أظهر على السطح المفارقة بين مصطلحى الأمن التقليدى والأمن غير التقليدي، والتى باينت بين الرؤى والتوجه وطريقة النظر للمشكلة والبحث فى كيفية علاجها. ويوضح الجدول رقم (١) مقارنة بين تهديدات الأمن التقليدي وتهديدات الأمن غير التقليدي.

جدول رقم (١): مقارنة بين التهديدات الأمنية التقليدية والغير تقليدية

التهديدات العسكرية	التهديدات غير العسكرية
– حروب عالمية – صراع قوى عظمى – تهريب الأسلحة إلى المناطق غير المستقرة – الانقلابات العسكرية – الصراعات الإثنية. – الحروب الأهلية – حركات التمرد الدولية – لإرهاب الدولى	– النزاعات التجارية – الصراع على الموارد الطبيعية – التسابق على الطاقة – النمو السكانى – الهجرات الاقتصادية – الإعلام الدولى – الجريمة الدولية – الأسلحة التكنولوجية – الأمن البيئى – الأمن الشخصى

(المصدر: Brown, Michael, 2007, P.46)

وهكذا يمكن القول إن الأمن التقليدي يتعلق أساسًا بحماية وجود الدولة القومية ضد أية تهديدات مقصودة، سواء كانت هجمات خارجية أو فساد من شأنه تقويض وجود الدولة من الداخل. وعادة ما يكون مصدر التهديد في تلك الحالتين كيان منظما ذا طبيعة سياسية، أو يستهدف تحقيق غايات سياسية على الأقل. (مالك عوني، ٢٠١١م، ص ٣)

مصادر التهديد في هذا السياق دولة أو دولاً أخرى أو تنظيماً إرهابياً أو جماعات مسلحة تستهدف تقويض وجود دولة، سواء كانت تلك الجماعات تنتمي إلى الدولة المعرضة للتهديد ذاتها. أو جماعات من خارجها؛ ومن ثم كانت تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية – بما يكفي لردع مصدر هذا التهديد التقليدي – هي السبيل الرئيس الذي يتم من خلاله السعي لتحقيق أمن الدولة وضمانه. (المرجع السابق، ص ٣)

وإزاء التغيير الحادث في مفهوم الأمن التقليدي والذي تحول بمقتضاه الاهتمام من الأمن التقليدي Traditional Security إلى الاهتمام بالأمن غير التقليدي Non Traditional Security؛ ظهر شعار الأمن المشترك، وهو شعار قائم على رؤية مؤداها أن أمن الدولة وحدة متعاضدة مع بعضها البعض تتألف من الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي والأمن السياسي، بمعنى آخر فإن هذا الأمن يشمل جميع جوانب الأمن الإنساني. (Cleditsch, Nils,2007, P.177)

وقد دفع اتساع مفهوم الأمن وظهور الأمن غير التقليدي على – وجه التحديد– عددًا من الباحثين والمحللين لمناقشة القضية مجتمعين كافة على ضرورة دراسة قضية الأجندة الأمنية على نحو واسع، فلقد حذر ريتشارد أولمان Richard H. Ulman من أن النظرة الضيقة للأمن القومي، بوصفه حماية الدولة من هجمات عسكرية خاطئة وخطرة في آن واحد؛ حيث إنها تحول دون الاهتمام بالتهديدات غير العسكرية. كما ذكرت Jessica Mathews أن التنمية تستدعى التعامل مع تصور واسع للأمن القومي والذي يتضمن القضايا الديموغرافية والبيئية والمصادر والموارد الطبيعية. كذا أكد Michael Klare على أهمية تحليل التهديدات غير العسكرية التى تقوض استقرار العديد من الدول عن طريق صراع الحضارات على مستويات العرقية والدينية واللغوي والطائفي والفئوي.

(Brown, Michael, 2007, p.39.)

وفى ضوء تلك الثنائية لمفهوم الأمن والجهود المبذولة لبحث قضية الأمن غير التقليدي؛ طور البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UN Development Programme تعريفاً للأمن غير التقليدى فنص على أنه "الحماية من التهديدات المتكررة للجوع والمرض والقمع، وأيضاً الحماية من الاضطرابات الخطرة في الحياة اليومية".

(Cleditsch, Nils, 2007, P.177)

وعلى صعيد آخر ركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن الأمن غير تقليدي يتسع ليضم الآتي:

(Cleditsch, Nils, 2007, P.177)

(١)الأمن السياسي: التحرر من الحكم الديكتاتورى والتعسفى، والاهتمام بأنماط الحكم الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان.

(٢)الأمن الاقتصادي والاجتماعي: التحرر من الفقر والحاجة.

(٣)الأمن الثقافى: التحرر من التعصب الدينى والعرقى.

(٤)الأمن البيئي: التحرر من التدمير البيئى وندرة الموارد.

هكذا يمكن القول إن مفهوم الأمن التقليدي اتسع ليركز على أمن الأفراد والجماعات والمجتمعات. ويتسم الأمن غير تقليدي بخصائص عدة؛ وصفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها: "ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما، ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضى أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقاً لمقولات مفهوم الأمن في صياغته التقليدية (مالك عوني، ٢٠١١م، ص ٥).

وإن التهديدات التى تنبع من خارج حدود الدولة أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التى قد تنشأ من داخلها، والتهديد للأمن القومى هو: نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثى، وخلال مدى زمني محدود نسبيًا، بتدهور مستوى معيشة سكان دول ما، أو تهدد بشكل جوهرى، بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء أكانت هذه الوحدات أفرادًا أم جماعات أم مؤسسات. (مالك عوني، ٢٠١١م، ص ٥).

كما عرض محمد سعد بوعامود (٢٠١٣م) الخصائص المشتركة للتهديدات الأمنية غير التقليدية وبيانها الآتي:

(١) هي تهديدات لا قطرية، وعابرة للحدود.

(٢) تهديدات من طبيعة غير عسكرية، تعدت إلى مصادر تهديد أمن الأفراد، من مشاكل البيئة، قضايا اللاجئين، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، الفقر والأوبئة.

(٣) هي تهديدات تصدر من فواعل غير حكومية، مما يصعب تحديد مصدرها وسبل مواجهتها والتصدي لها.

(٤) تهديدات تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدًا، فالتهديد يكون معروفًا، ويلحق أضرارًا مباشرة، أما الخطر يكون ضبابيًا ومبهمًا وملتبسًا، وغير قابل للقياس ومشكوك فيه. فضلًا علي هذا فإن التأثير الأمني للتهديد يصل جميع الفواعل والمرجعيات (العالم، الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

ثانياً: نماذج من التهديدات الأمنية غير التقليدية فى الدول العربية:

عادة ما يشار إلى التهديدات الأمنية غير التقليدية في إطار الأمن الإنساني؛ للتركيز على أمن الأفراد والجماعات في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، والتدهور البيئي، وأزمات النقص في الموارد والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك من أنماط تهديدات لا ترتبط مباشرة بأنماط التهديد العسكري التقليدي للدول. (مالك عوني، ٢٠١١م، ص ٥)

ولم يكن الوطن العربى بمنأى عن هذه التهديدات الأمنية غير تقليدية، فلقد شهدت الدول العربية كافة . بدرجة أو بأخرى . هذا النوع من التهديدات غير التقليدية، ويمكن تلخيص أبرز هذه التهديدات غير التقليدية فيما يأتي:

أ- أمن الموارد (نقص فى الماء والغذاء):

إن هناك عددًا من الحقائق العالمية المهمة المتعلقة بنقص الموارد الطبيعية بالماء والغذاء، فثمة أكثر من مليار نسمة يفتقر إلى الماء، وأكثر من ثنتى مليار نسمة يفتقد التغذية السليمة.

(Mihelcic, James, 2005,P35)

وفيما يتعلق بندرة الموارد المائية، فإنها تؤثر تأثيرًا بارزًا على الاستقرار السياسي؛ لما ستلعبه المياه من أدوار حيوية في حياة الإنسان مستقبلاً، وقد أطلق العديد من الباحثين على القرن الحالي "قرن المياه" حيث استخدمت المياه كأداة من أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الدول التي تسيطر على منابع الأنهار أو مصادر المياه على الدول المتشاركة والمتشاطئة معها في المصدر المائي نفسه، وذلك لتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية. (رضا محمد هلال، ٢٠١١م، ص ٢١)

وتعاني الدول العربية –بدرجات متفاوتة– من نقص في الموارد المائية، وقد ساعدت عوامل عدة في زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة العربية على المياه؛ أهمها: ١– أن أغلب الأنهار الجارية في الدول العربية منابعها خارج العالم العربي، وفي دول لها سياسات وإستراتيجيات للتنمية الزراعية والشاملة تتصادم أو تتعارض مع خطط الدول العربية، مثل: تركيا، وأثيوبيا، وإيران. ٢– وغياب المعايير الموحدة والثابتة والتفصيلية لتفسير قواعد القانون الدولي والتفسير الكيفي للقوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالأنهار

الدولية. ٣- وغياب صفة الإلزام في القوانين والمعاهدات الدولية بخصوص المياه. (رضا محمد هلال، ٢٠١١م، ص ٢١)

وقد أشارت التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفترة ما بين عامي (٢٠٠٣م، ٢٠٠٦ م) إلى أن نحو ١٩ دولة عربية ستقع تحت خط الفقر المائى عام ٢٠٢٥، ولم يتبق خارج هذه القائمة سوى كل من السودان والمغرب وسوريا ولبنان والعراق. (رضا محمد هلال، ٢٠١١م، ص ٢١)

أما فيما يتعلق بمشكلة الغذاء، فإن العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٦ قد وضع قائمتين لتوزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعًا عادلاً فى ضوء الاحتياجات، تأكيدًا لأحقية الإنسان في الحصول على الغذاء والتغذية، فالغذاء حق من حقوق الانسان تكفله جميع أعضاء الأسرة البشرية لما له من كرامة أصيلة فيهم، وهو فضلاً علي كونه حقًا ثابتًا؛ فإنه يستوجب التقسيم العادل والمتساوى بين أبناء البشرية كافة، ومن ثم فهو يشكل – وفقًا للمبادئ المعلنة فى ميثاق الأمم المتحدة – أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، ١٩٦٦م)

وبرغم أهمية ذلك تشير البيانات والإحصاءات الرسمية الخاصة بحالة الغذاء والتغذية فى الدول العربية فى الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩م –والتي نشرت في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، وتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠٠٩ م الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية – إلى ما يلى: "فى شأن الاكتفاء الذاتى من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة، على الرغم مما يحققه الوطن العربى من درجات عالية من الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع الغذائية، وعلى الرغم مما يحققه البعض

من فوائض تصديرية؛ فإن إنتاج الوطن العربى من البذور الزيتية والحبوب والسكر– في المقابل – يقل كثيراً عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية؛ ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتى منها على المستوى العام فى الوطن العربي. مؤشر الإصابة بسوء التغذية وأعداد الجوعى: تشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمى حول مناطق البلدان النامية، إلى أن المنطقة العربية واحدة من بين المنطقتين الوحيدتين فى العالم اللتين شهدتا ارتفاعًا في نسبة من يصيبهم سوء التغذية منذ تسعينيات القرن العشرين. (رضا محمد هلال، ٢٠١١م، ص ٢١)

ب–الأمن البيئي:

يُعرف الأمن البيئي بأنه "التحرر من التدمير البيئي وندرة الموارد". (Gleditsch,N.,2007,P.177) ولقد برز هذا المصطلح كحقل دراسي مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الممارس على حياة البشر والانتهاكات المستمرة التي تتعرض لها البيئة، وتتسبب في استنزاف مواردها الطبيعية، ومن هذه الانتهاكات التلوث بأشكاله كافة، إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الغذاء، التغيرات المناخية، نقص الإمدادات المائية، التصحر، الاستهلاك المفرط...وغيرها. وتتعرض المنطقة العربية لمعظم الضغوط السابقة، مما يؤثر بشكل كبير فى أمنها البيئى؛ إذ يترتب عليها استنزافًا للعديد من الموارد الطبيعية الموجودة بالبيئة. (خالد محمد غانم، ٢٠١١م، ص ٢٩).

وفيما يتعلق بالاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، تشير التقارير الدولية إلى أن المنطقة العربية من أكبر المناطق في العالم استنزافًا لمواردها الطبيعية؛ فطبقًا لتقرير الكوكب الحي الذي أصدره "الصندوق العالمي لحماية البيئة" في أكتوبر ٢٠٠٦ م جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس قائمة المستهلكين ليس فقط عربيًا، ولكن دوليًا،

حيث فاقت الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المركز الثاني. وبخلاف الإمارات، تفاوت ترتيب الدول العربية الأخرى، حيث جاءت الكويت في المرتبة الخامسة عالميًا، والسعودية في المركز ٢١، وليبيا في المركز الـ ٤٢، ولبنان الـ ٤٤، والأردن الـ ٦٦، وسوريا الـ ٦٩، والجزائر الـ ٧٣، وتونس الـ ٧٦، ومصر الـ ٨٣، وموريتانيا الـ ٨٩، والسودان الـ ١٠٣، والمغرب الـ ١١٠، والعراق الـ ١١٥، واليمن الـ ١١٧. (المرجع السابق، ص ٣٠)

كذلك الضغوط البيئية على المنطقة العربية تلوث البيئة والجفاف والتصحر والتغيرات المناخية التى تواجه الأمن البيئي العربي، حيث تعاني كل الدول العربية من مختلف أنماط التلوث البيئى سواء كان تلوث الهواء أو المياه أو التربة أو الغذاء. كما أن المنطقة العربية توجد فى أكثر بقاع الأرض جفافًا فى العالم؛ حيث إن أكثر من ٧٠٪ من أراضيها قاحلة، بالإضافة إلى معاناتها من قلة الأمطار؛ مما يعرض الكثير من أراضيها إلى ظاهرة التصحر، فضلاً على هذا وذاك؛ فإن التغيرات المناخية المحتمل حدوثها فى المنطقة العربية ستكون كارثية؛ فقد تتعرض على سبيل المثال المناطق الساحلية للغرق من جرآء ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات المتوقع فى حال حدوث تلك التغيرات المناخية. (المرجع السابق، ص ٣٠)

ج- الجريمة المنظمة:

تُعرّف الجريمة المنظمة بأنها: الجريمة العابرة للحدود الوطنية، فهي جريمة ارتكبتها جماعة إجرامية منظمة متشعبة فى أكثر من بلد، وتبغى المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي (إسراء أحمد إسماعيل، ٢٠١١م، ص ١٣). ومن هذه الجرائم الإتجار فى المخدرات، وغسل الأموال وتزييفها، والإتجار فى البشر، وسرقة الأعمال الثقافية وتهريبها، وجرائم المعلومات (الجرائم الإلكترونية)، والاتجار غير المشروع فى

المواد البيولوجية والنووية، بالإضافة إلى الأسلحة النارية وأنشطة الإرهاب. (المرجع السابق، ص ١٣)

وتعد التطورات العالمية التى حدثت في المجتمعات أحد أبرز العوامل التي ساعدت فى انتشار الجريمة المنظمة، ومن أشكال هذه التطورات العالمية: انتشار الديمقراطية الليبرالية، وسيطرة قوى السوق، وتكامل الاقتصاد العالمى، تحول نظم الانتاج وأسواق العمل، وسرعة التغير التكنولوجى، والثورة فى وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية. (معن خليل العمر، ٢٠٠٦، ص ٣٠)

وقد شهدت مختلف الدول . بدرجة أو بأخرى . هذا النوع من الجرائم، فلم يكن الوطن العربى بمنأى عنها، وإن لم تنتشر بالحدة نفسها التي انتشرت بها خارجه. وتختلف أسباب ظهورها في الدول العربية؛ فقد تؤدى حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الناتجة عن الحروب الاهلية إلى تفشي الجريمة المنظمة، مثل ما حدث فى لبنان إبان الحرب الأهلية؛ إذ كانت لتلك الحرب تداعياتها السلبية على مختلف مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتب عليها إلى تدهور تنموي وتراجع الأمن سواء الاجتماعى أو الاقتصادى، مما خلق بيئة موائمة لهذه المنظمات الإجرامية، خاصة المرتبطة بالإتجار فى المخدرات. أما فيما يتعلق بدول الخليج فارتبط ظهور الجريمة المنظمة فيها بالطفرة الاقتصادية الناجمة عن غنى المنطقة بالنفط الخام، حيث إن ذلك التحول والتطور والرفاهة الاقتصادية أدى إلى بروز نشاط منظمات الجريمة المنظمة، خاصة المرتبطة بغسيل الأموال، والتى وجدت فيها البيئة المنفتحة للاستثمار فى مختلف المجالات للتغطية على الأعمال غير المشروعة. (إسراء أحمد إسماعيل، ٢٠١١م، ص ١٣)

د- الحروب البيولوجية والأوبئة:

تُعرف الحروب البيولوجية بأنها الاستخدام العسكري للكائنات الحية المجهرية (البكتريا أو الفطريات أو الفيروسات) بقصد إحداث الأمراض الوبائية أو الموت للإنسان أو الحيوان أو المحاصيل. ويمكن استخدام العناصر البيولوجية أيضا لإصابة جنود العدو بالمرض لشل قدرتهم على القتال، أو إتلاف مخزون العدو من الأغذية. وتعتمد القدرة التدميرية للميكروبات على قدرتها الهائلة على الانقسام. (سحر عيسى خليل، ٢٠٢٠م، ص ٢٦٥)

تصنف العوامل البيولوجية التي يصلح استخدامها في الأسلحة البيولوجية إلي فئات خمس؛ هي البكتيريا، الفيروسات، الريكتسيات (كائنات مجهرية تشبه في تركيبها البكتيريا)، الفطريات، التكسينات (مواد سامة تتنج أو تشتق من الحيوانات أو النباتات أو الكائنات المجهرية، وهي ليست بكائنات حية).(ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، ٢٠٠٣م، ص ٣٩)

وتنتمي الأسلحة البيولوجية إلى فئة أسلحة التدمير الشامل، عرفها الإنسان منذ القدم، حيث كانت تستخدم الأمراض كأداة للحرب، غير أنه الأصول الحديثة للأسلحة البيولوجية ترد إلى زمن الحرب العالمية الأولي. وبعد الحرب العالمية الأولى، صارت مشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالأسلحة البيولوجية تجري في جميع البلدان الكبرى. (مرجع سابق، ص ٣٩)

واستمرت أبحاث الأسلحة البيولوجية في الحرب العالمية الثانية؛ حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالأسلحة البيولوجية في عام ١٩٤١م، حين أنشئت لجنة خاصة لتقييم مدي تهديد الحرب البيولوجية. بانتهاء الحرب العالمية الثانية – ودون أن يتحقق إنجاز كبير في أي من البلدان – كان ثمة يقين تام بجدوى الأسلحة البيولوجية.

وبعد الحرب، استمر البحث والتطوير في الأسلحة البيولوجية وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. (مرجع سابق، ص ٣٩)

المبحث الثالث: جودة مخرجات التعليم العالي في الدول العربية:

يشكل التعليم العالي عنصرًا أساسيًا في منظومة المجتمع، ومرحلة تعليمية هامة ومؤثرة؛ فهو من أهم وسائل اللحاق بركب التقدم؛ لذا فإن تجويد التعليم العالي يتطلب تضافر كل الموارد البشرية والمادية والنظم والبني التحتية من أجل مخرج تعليمي قادر علي الإبداع؛ ليواكب تحديات العصر بمتغيراته العلمية والتكنولوجية.

بناءً على ما سبق، شهدت مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي توسعًا كميًا كبيرًا، حيث ارتبط التوجه الأهلي نحو التعليم العالي بالتطور الاقتصادي، وتزايد أعداد الطلبة من خريجي الثانوية العامة، وتصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة (هند غسان أبو الشعر، ٢٠١٢م)؛ مما أفرز العديد من المشكلات، التي تنصب جميعها حول ضرورة الحاجة إلى مراجعة نظام التعليم العالي في الدول العربية؛ ليتناسب مع المتغيرات العالمية المعاصر، وما أنتجته من تحديات داخلية وخارجية.

أولاً: ماهية الجودة في مخرجات التعليم العالي (مدخل تأسيسي):

الجودة أحد الفروع المهمة بعلوم الإدارة الحديثة، ويرجع تاريخ استحداثها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك علي يد العالم ديمنجُ Edward Deming. والذي لقب بأبي الجودة الشاملة، حيث طبقت اليابان أسس الجودة على الصناعة، فأحدثت طفرة هائلة تلتها الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن الماضي (هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم(٢٠٠٤م). ونظرًا للنجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الاقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة، ظهر اهتمام المؤسسات

التربوية بتطبيق منهج الجودة الشاملة في مجال التعليم العام للحصول على نوعية أفضل من المتعلمين قصد تخريج طلاب قادرين على خدمة مجتمعهم بشكل أكثر فاعلية.

وقد تزايدت المؤسسات التي تتبع نظام الجودة الشاملة في أمريكا والدول الأوروبية واليابان والعديد من الدول النامية وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية والكويت، والتي بدأت بممارسة هذا النهج في بعض مؤسساتها التعليمية. (هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم(٢٠٠٤م). وتعرض الدراسة فيما يأتي ماهية الجودة، ومتطلباتها، ونموذجها في التعليم العالي، مع عرض نموذج الجودة في مخرجات التعليم العالي.

(أ) الجودة في مخرجات التعليم العالي: مفاهيم متداخلة:

تعددت مفاهيم الجودة في التعليم؛ حيث حظيت إدارة الجودة الشاملة باهتمام كثير من المديرين والممارسين والباحثين الأكاديميين؛ وذلك أحد الأنماط الإدارية السائدة والمرغوبة في الفترة الحالية، فضلًا علي كونها الموجه الثورية الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب (محمد عوض الترتوري، ٢٠١٢م). وضع كثير من الباحثين تصور لمفهوم الجودة الشاملة؛ بما يحدونا إلى محاولة تحديد تعريف شامل لها.

يرى الفريق الأول أن الجودة الشاملة فلسفة تعتمد على مفهوم النظم و؛ فتنظر إلى المؤسسة بشكل شامل لإحداث تغييرات إيجابية مرغوبة فيها، فتعني بكل جزء داخل المؤسسة وكيفية تطويره وصولاً إلي جودة أفضل، ومن ثّم فالجودة هي التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال. (هند أحمد الشربينى البربرى، المرجع السابق)

كذا يرى فريق أخر الجودة الشاملة في التربية بوصفها مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة عن جوهر التربية شاملة كل أبعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف

المنشودة والمناسبة للجميع (هند غسان أبو الشعر، المرجع السابق). كما يرى آخرون الجودة في العملية التعليمية بوصفها الوصول إلى مستوى الأداء الجيد، وتقاس بمجموعة من العبارات السلوكية تصف أداء المتعلم عقب مروره بخبرات منهج معين، بما يؤهله لاستيفاء متطلبات مستوي بعينه محددًا مسبقًا. (هند أحمد الشربينى البربرى، المرجع السابق).

وهناك من اجتهد فى تعريف إدارة الجودة وفقا للرؤية الإسلامية وذلك على النحو الآتي: **يقصد** بإدارة الجودة الشاملة في التعليم – من منظور إسلامى –: "جميع الجهود والأنشطة والعمليات التي تتم داخل المؤسسات التعليمية من خلال الإدارة والمعلمين والطلاب وبالتعاون مع المجتمع والبيئة المحيطة في ضوء التوجهات والقيم والمبادئ الإسلامية التي تسعى إلى تحقيق جودة الأداء التعليمي في مختلف قطاعاته بغية بناء شخصية إنسانية متكاملة تحقق أهداف التربية الإسلامية (أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي (١٤٢٩هـ).

وتُعرف الدراسة الجودة في مخرجات التعليم العالي بأنها: التطوير الدائم والأداء الكفء لمؤسسات التعليم العالي بأشكاله كافة؛ وذلك لكسب ثقة المجتمع في مخرجاتها من الخريجين على أساس آليات للتقييم معترف بها دوليًا، وفي الوقت ذاته السعي للحصول على مكانة مرموقة في مجال البحث العلمي والابتكارات على مستوي العالم، وأخيرًا أن يكون للجامعات دورًا ملموسًا في المساهمة بحل مشكلات المجتمعات التي توجد فيها. فجودة مخرجات العملية هي تلك الاستراتيجية الاستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز من خلال التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة وما بين الآليات

والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقا لتوجهها وفلسفتها. (محسن الظالمي وآخرون، ٢٠١٢م، ص١٥١)

ونظرًا لأن موضوع هذه الدراسة هو مخرجات التعليم العالي، بوصفها مرآة عاكسة لتقدم أو تأخر المجتمعات؛ تطرح الدراسة رؤيتها لتحقيق الجودة في المخرج التعليمي بالجامعات العربية.

وإن ثمة دوافع قوية وراء الحرص على تطبيق الجودة الشاملة في النظام التعليمي، تتمثل فيما يأتي: (محسن الظالمي وآخرون، ٢٠١٢م، ص١٥٠)

١- ارتباط الجودة بالإنتاجية.

٢- ارتباط نظام الجودة بالشمولية المجالات كافة.

٣- عالمية نظام الجودة وكونها سمة من سمات العصر الحديث.

٤- نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات التعليمية سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص في معظم دول العالم.

٥- ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم بالمؤسسات التعليمية.

تشمل مخرجات التعليم العالي كل ما تنتجه عملية التعليم والتكوين من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، فهي ناتج كل ما يجري من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي، شاملة بذلك ثلاثة أنشطة أصيلة في مؤسسات التعليم العالي؛ أولها: النشاط البحثي وإنتاج البحوث العلمية وتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة، ثانيها خدمة المجتمع متمثلة في الأنشطة كافة التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، وثالثهما المخرج التعليمي (الطالب الخريج) والاهتمام بإعداد طلاب لديهم من المهارات والمعارف والقدرات العلمية والبحثية ؛ ما يؤهلهم لشغل مواقعهم في سوق العمل.(خامرة بوعمامة، ٢٠١٨م، ص ص٨٧-٨٨)

(ب) متطلبات الجودة في مخرجات التعليم العالي:

إن التغير السريع في المبادئ الاقتصادية والتقنية الاجتماعية والديموغرافية استدعى المطالبة بالجودة والحرص على فاعليتها ملحة. تشهد مجتمعاتنا العربية في الوقت الراهن كثيرًا من التغيرات الملحوظة في شتى المجالات، تفرض على المنظمات الإدارية بتلك المجتمعات تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة، وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. (محمد عوض الترتوري،٢٠١٢م)

والتعليم العالي، بوصفه نسقًا تعليمًا نظاميًا، ليس إلا انعكاساً للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام. ومن ثّم فالدول العربية تعليمها العالي ومؤسساته يواجه تحديات، حيث كان لزامًا عليها مواكبة النظام العالمي الجديد القائم بشكل أساس علي العلم؛ فكان البدء ببرامج للتطوير والتحديث، في إطار سعي حثيث لتجاوز مشكلاتها، وما يعتورها من قصور في نظامها التعليمي. (محمد عوض الترتوري(٢٠١٢م)

١- الطلبة الخريجين:

الطالب أهم مدخلات العملية التعليمية في مسار التعليم العالي، ومن هنا لابد من إعطاء هذه العنصر الأهمية اللازمة والكافية؛ بدءًا من تحديد الفئة التي يمكن أن تقبل في البرامج المختلفة، مُرورًا بجوانب المهارات التي يجب أن يحصل عليها الطالب الجامعي في فترة إعداده العلمي والأكاديمي.

اهتم العديد من الباحثين بوضع مقترح لمواصفات الخريج المناسب لسوق العمل، ويعد نموذج زميري فاطمة الزهراء (٢٠١٨م، ص ٩) من أقرب نموذج لأشمل المقترحات لمخرج تعليمي تتحقق فيه شروط الجودة في التعليم العالي وبيانه الآتي:

مواصفات شخصية وأخلاقية	مواصفات معرفية وأكاديمية ومهنية		مواصفات أدائية وسلوكية
امتلاك روح الولاء والانتماء للجامعة والوطن	امتلاك المقدرة العلمية في مجال تخصصه	امتلاك ثقافة عامة في مواضيع وقضايا التراث والعصر	الالتزام بالنظام والانضباط في مجال العمل وفي التعامل مع الآخرين
امتلاك الوعي والمعرفة بحقوقه وواجباته	امتلاك الرغبة في التعلم المستمر وتطوير القدرات	امتلاك أسس ومهارات البحث العلمي	يمتلك الثقة بالنفس
الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة والمنظمة للبيئة	امتلاك الأدوات اللغوية والتقنية	امتلاك مهارات الاتصال	يمتلك التفكير المنظم والناقد والقادر علي التحليل والاستنتاج
الالتزام بالأمانة العلمية	----------	----------	----------

٢ – البحوث العلمية:

في ظل التغيرات التكنولوجية والمجتمعية وما صاحبها من مشكلات وأزمات تهدد أمن الأفراد؛ تزداد حاجة الأفراد والمجتمعات والدول إلى الدراسات والبحوث العلمية، فالوظيفة الأساسية للبحث العلمي هي تقدم المعرفة من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته. وتزداد الدول اعتمادًا على البحث العلمي إدراكًا منها بأهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته.

ويعُد الناتج البحثي العلمي من أهم مهام الأساتذة والباحثين بالجامعات والمؤسسات العلمية على اختلاف تخصصاتهم؛ لما يسهم به في تقديم رؤية عن المستقبل، ومساعدة الناس في فهم العالم المحيط، بالإضافة إلى كونه أحد المصادر التي تساهم في الاختراعات التكنولوجية والتطورات المجتمعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي لها الدور الأكبر في تحقيق رفاهية وأمن وحماية الأفراد.

وبما أن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية؛ فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على ما يأتي :(محسن الظالمي وآخرون، ٢٠١٢م، ص ١٥٧)

(١)توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع.

(٢)وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.

(٣)إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.

(٤)توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.

(٥)توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

٣- خدمة المجتمع:

وهي مجمل الخدمات التي يتلقاها المجتمع من الجامعة، في سبيل تحقيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للجامعات والمؤسسات الأكاديمية، من خلال مساهمتها في تحقيق أهداف المجتمع المعرفية، والاجتماعية، والاقتصادية.

إن ربط مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع من خلال التفاعل مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية العامة والمنظمات والهيئات والمراكز التربوية والعلمية والبحثية،

وتسخير القدرات العلمية والفكرية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس لإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع الاستراتيجيات والرؤي المستقبلية، واستخدام الإنجازات العلمية لمواجهة تلك المشكلات يعتبر مؤشرًا رئيسًا في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، من بين المؤشرات في هذا المجال كذلك: (خامرة بوعمامة، ٢٠١٨م، ص، ٨٦)

١- العضوية في المجالس المهنية المختصة.

٢- نشاط الأساتذة في المجتمع.

٣- الإصدارات الدورية لمؤسسات التعليم.

٤- عدد اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي التي أبرمتها مؤسسات التعليم مع المؤسسات المختلفة.

٥- عدد مراكز الجودة في مؤسسات التعليم العالي لخدمة المجتمع والتطوير المهني.

٦- اللجان العلمية مع مؤسسات الدولة.

ثانياً: جودة مخرجات التعليم العالي وتحديات الواقع المعاش في الدول العربية (رؤية سوسيولوجية):

أقرت الدول والجامعات العربية بدور الاعتمادات وخاصة بقيمة نظم ضمان الجودة، كما بذلت جهودًا حميدة لتطويرها. تأسست الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE) عام ٢٠٠٧ م كمنظمة غير ربحية، غايتها إنشاء آلية لتبادل المعلومات حول ضمان الجودة ما بين الدول العربية، وبناء وكالات أو منظمات جديدة لضمان الجودة، وتطوير معايير لبناء منظمات جديدة ضمانًا للجودة أو دعمًا لتلك

الموجودة أصلا. (تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية ٢٠١٨ م، ص ٨)

وينبغي لاستيفاء متطلبات البحث والتعرف على مخرجات التعليم العالي في الدول العربية في الوقت الراهن، ي تقديم رؤية سوسيولوجية شاملة للعناصر الثلاثة التي يتكون منها مخرجات التعليم العالي في الوطن العربي.

يمثل **الطالب الخريج** حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهو يُعد العميل لمنتج الجودة في الجامعات العربية. وقد اكدت العديد من الدراسات أن جودة المستوى النوعي للخريجين– التي تعُد الأكثر أهمية في مخرجات مؤسسات التعليم العالي – متدنية. (محسن الظالمي وآخرون، ٢٠١٢م، ص ١٦٥).

إن التعليم العالي في الدول العربية يواجه ضغوطًا شديدة بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان والطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوي من التعليم؛ ويؤدي ذلك إلى لجوء الدول والمؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين، دون رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان. فيلاحظ في كثير من الجامعات العربية ارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مما يعُد عائقًا لتحقيق الجودة، حيث لا يستطيع الأستاذ أداء عمله بأعلى كفاءة.

كما أشار تقرير اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية ٢٠١٨م، إلى أن ثمة معضلة كبيرة في كل الدول العربية تقريبا؛ فقد حظي معدل البطالة بين النساء المتعلمات ٣٠٪ في كثير من البلدان، ويرجع ذلك لما تواجهه المرأة من عقبات في سوق العمل، وقد بلغت نسبة البطالة في صفوف حملة الشهادات حدًا مخيفًا وبشكل خاص من خريجي كليات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والحقوق. (تقرير دراسة اليونسكو

لتمويل التعليم العالي في الدول العربية ٢٠١٨ م، ص ١٧). ويرجع سبب ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات إلي عدم استيفاء خريج الجامعة لمتطلبات سوق العمل.

وإن ثمة قصورًا واضحًا يتصل بميزانية البحث العلمي في الجامعات العربية؛ فحجم الإنفاق على تطوير البحث العلمي وتيسيره دون الحد المقبول عالميًا (1%من الدخل القومي الإجمالي)؛ مما يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي. (خليل محمد الخطيب، ٢٠٢٠، ص ٢)

لازالت المجتمعات العربية غير قادرة على التعامل مع إنتاج المعرفة على الوجه الكافي واللازم؛ وذلك رغم امكاناتها المادية المهدورة؛ ومن أجل ذلك؛ فإن الدول العربية – ممثلة في وزارات التعليم العالي ومؤسساتها التعليمية – مطالبة اليوم بإعادة هيكلة البحث العلمي؛ بهدف رسم سياسات وطنية للبحث والتطوير، واتخاذ قرارات جريئة تجعل البحث العلمي مؤثرًا وفاعلًا في مختلف جوانب الحياة. (خليل محمد الخطيب، ٢٠٢٠، ص ٢).

وإن ثمة معوقات عدة يواجها البحث العلمي في الدول العربية، على رأسها: ضعف اهتمام الجانب الحكومي بالبحث العلمي، وقلة الموازنات المالية وغياب الحوافز والجوائز المخصصة للبحث العلمي، فضلًا على ضعف الثقافة العلمية لدى بعض القيادات الجامعية، وضعف مستوى الأداء الإداري والتقني لمنظومات البحث العلمي العربية، ونشوء حالة من الصراع والنزاعات، وتكرر الأزمات وغياب عوامل الإبداع والإنتاج، ونقص المجلات العلمية وقواعد البيانات وأوعية النشر الإلكتروني، وعدم ربطها بما يماثلها عالميًا. (خليل محمد الخطيب، ٢٠٢٠، ص ٢)

ويرتبط هذا الأمر بأسباب آخري كذلك تعود لقاعدة البيانات وللمعايير الدولية، ومنها: عدم وجود مجلة علمية باللغة العربية في قائمة التصنيفات العالمية التي لها

معامل تأثير عالٍ، إضافة إلى احتكار مؤسسة" تومسون رويترز" لتصنيف المجلات والدوريات واقتصارها على المنشور باللغات الأجنبية، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الشروط المجحفة والتعجيزية للنشر باللغة العربية، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي؛ مما أدى إلى حرمان المجلات العربية من هذا الحق، فضلًا علي ما سبق ؛ عدم وجود قواعد بيانات شاملة للإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، كما أن المحاولات المبذولة التي تمت في هذا المجال غير ذات جدوى ومحدودة التأثير. (خليل محمد الخطيب، ٢٠٢٠، ص ٣).

وفيما يتصل بخدمة **المجتمع في الجامعات العربية؛** فثمة قصور وغياب ملحوظ للنشاطات، نلاحظ أنه لكي تقوم الجامعة بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية لابد من توظيف هذا القطاع لتلبية حاجات الفرد والمجتمع الحاضرة والمستقبلية، وهذا أمر من الصعب إيجاده في كثير من الجامعات العربية، لغياب التنويع والنشاطات والتخصصات التي تطرحها الجامعات العربية لتواكب التغيرات العلمية المعاصرة. بالإضافة إلى ضرورة ربط التعليم الجامعي بواقع وقضايا المجتمع المختلفة والاستجابة بفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة.

ولا يفوتنا في هذا المجال، الحديث عن العمليات اللوجستية التي تحكم سير مخرجات التعليم الجامعي، حيث توجد ثمة قناعة في الأوساط الاجتماعية والأكاديمية في الوطن العربي بأن إدارة الجامعات تفتقر إلى الكفاءة، وأن غالبية الجامعات العربية تعاني من انعدام الاستقلال الذاتي وضخامة الأنظمة والتعليمات وغموضها وتناقضها وتعدد المستويات أو الحلقات الإدارية والهرمية في كتابة التقارير والضبط، فالقرارات يتم اتخاذها من أعلى مستوى في قمة الهرم الإداري مع إهمال دور القيادات الإدارية الوسطى والتنفيذية، الأمر الذي ترتب عليه عجز في الإداريين المقتدرين وسيادة نمط إداري

معروف باسم إدارة الطوارئ والأزمات. فضلاً على هذا، فإن معظم طاقات الجامعات تصرف على الأمور الروتينية، ولا توجد أية سيطرة إدارية على أداء العاملين من أكاديميين وإداريين، ومن ثّم غياب معرفي لمستوى هذا الأداء، خاصة في ظل عدد من الأساليب المراوغة التي تستخدم قصد مقاومة الإصلاح والتغيير. (محمد عوض الترتوري، ٢٠١٢م)

ولكل العوامل السالفة التي أزاحت المتغيرات العالمية الستار عنها، أخذت الدول العربية في التماس السبل لرأب الصدع في هيكلة التعليم العالي، وكانت أولى هذه السبل النظر إلى الجودة الشاملة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، بحيث يمكن القول إن الجودة هي التحدي الحقيقي الذي يواجه الأمة في العقود القادمة. (محمد بن عبد الكريم الدحام، ٢٠١٤م)

ومن ثم فإن زاوية النظر السديدة لعملية جودة التعليم العالى لن تكون إلا فى ظل وعى رؤساء المؤسسات التعليمية بوجوب التغيير الجذرى فى مستويات المؤسسة التعليمية كافة، فلا يتشبثون بإمكانية تطبيقها ومعناها الاصطلاحي فحسب، بل ينبغي عليهم أيضًا أن يعملوا على إعداد عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة إعدادًا بارعًا بحيث تكون ملائمة لبيئة أكاديمية، كما يتطلب البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة توفّر قاعدة للبيانات تشتمل علي معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة ، والخدمات التي تقدمها والمستفيدين منها، وصعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق؛ الأمر الذى يضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة والأسباب التي تدفع المنظمة إلى تبني هذا المفهوم.(محمد عوض الترتوري، ٢٠١٢م)

المبحث الرابع: مخرجات التعليم العالي والتهديدات الأمنية غير التقليدية (الدور والتحديات):

يمتلك التعليم العالي مسؤولية كبيرة في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الدول العربية كافة ، وذلك بما يضطلع به من دور في تعزيز المهارات والاتجاهات التي تتيح للطلاب– حاضرًا ومستقبلًا– الحصول على حق الاستفادة المناسبة والعادلة من موارد الأرض، والحصول على نوعية حياة كريمة، والمحافظة على الأنظمة الأيكولوجية المتنوعة بيولوجيا التي يعتمد عليها كل البشر، يقوم التعليم العالي بإنتاج أفراد لهم من الوعي الاجتماعي بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية مما يؤهلهم لأن يصبحوا مواطنين فاعلين مرتبطين بالعالم الطبيعي المحيط بهم، وبالبشر الأخرين .(محمد الحوت وناهد شاذلى، ٢٠٠٧م ، ص ٥١).

فضلاً عن ذلك، يحمل التعليم العالى بين طياته وجهات النظر المختلفة ذات الأهمية لفهم القضايا العالمية، والقضايا المحلية كذلك في سياق عالمي. وإذا كان لكل قضية تاريخ ومستقبل؛ فإن النظر إلى جذور أى قضية والتنبؤ بالمستقبلات المحتملة لها والمبنية على سيناريوهات مختلفة، يمثل مكونًا أساسيًا للتعليم العالي من أجل مواجهة التحديات الأمنية.

وإذا كان القولُ النظرى لهذه القاعدة قد وُسِمَ بسمِة الإطلاق؛ فإن التطبيق يستلزم النظر فى نوعية التعليم العالى الصالح لمواجهة تلك التهديدات المتعددة والمتنوعة، فالتعليم الصالح للقيام بهذه المهمة ليس بالتاكيد التعليم القائم على الحفظ والتلقين والتذكر، وإنما التعليم القائم على فكرة الجودة، فيعمل على تخريج منتج قادر على التواصل بفعالية، يمتلك مهارة التفكير والتخطيط للمستقبل، ولديه ملكة التفكير النقدي

في مختلف القضايا ، والعمل التعاونى مع الآخرين والتحرك من الوعى إلى المعرفة إلى الفعل، كذلك فإن التعليم العالي المحقق لمتطلبات الجودة ينبغي أن يعمل على تخريج منتج قادر على مواكبة التغيرات المحلية والعالمية، فلابد أن يدرك الطلاب أن المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تتغير مع الوقت، وأن كلًا منها يملك تاريخًا ومستقبلًا، وأن القضايا البيئية العالمية المعاصرة مرتبطة ومتداخلة فيما بينها، وأن النظر إلى المجتمع خارج الحدود الإقليمية والوطنية ضروري لفهم القضايا المحلية في سياق عالمي، وأن وضع وجهات النظر المختلفة في الاعتبار قبل اتخاذ قرار أو إصدار حكم معين يكون ضروري ومهم (محمد الحوت وناهد شاذلى، ٢٠٠٧م ، ص ٥٢).

ومن ثم فإن صلة وثيقة تربط بين مؤسسات التعليم العالى والأمن غير التقليدى، إذ إن من أبرز شروط تحقيق الأمن غير تقليدى توافر الأسس الثقافية التى تضمن إعلاء قيمة الإنسان، باعتباره الغاية التي يستهدفها الأمن غير التقليدي، وهذا الأمر تضطلع بتحقيقه بتحقيقه مؤسسات التعليم العالى؛ بما لها من دور فى مواجهة المتغيرات التى تشهدها المجتمعات المعاصرة، والتى تعرضها العولمة وتحدياتها فى عصر ما بعد الحداثة.

وإن تلك الصلة تقوم–بما لا يدع مجالاً للشك– بتوجيه زاوية النظر إلى الدور المؤسسي للتعليم العالي في مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية، والذي أشار اليه مالك عوني (٢٠١١م) حيث ذكر أن ثمة عاملين رئيسين من شأنهما تحقيق الأمن غير التقليدي، أولهما: فني مؤسسي (وهنا يأتي دور الجامعة)، والآخر سياسي –نخبوي يتعلق بمدى توافر الإرادة السياسية لتحويل ما يمكن أن يتيحه العامل الأول – من معرفة وتوصيات –إلى سياسات فعلية· (مالك عونى، ٢٠١١م، ص ٦)

وفيما يتعلق بالعامل الأول الفني –المؤسسي؛ فيرتبط بإمكانية توافر المؤسسات والكوادر الفنية الضرورية للقيام بالعمليات، والإجراءات الكفيلة بإدراك التهديد، وتحديد طبيعته ومدى جسامته، وسبل مواجهته، والقادرة كذلك على تنفيذ سياسات تلك المواجهة، والإجراءات التي تتضمنها. (مالك عونى، ٢٠١١م، ص ٦).

وبطبيعة الحال لا يتوافر ذلك إلا فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ؛ باستثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس وإمكاناتهم البحثية تحقيقًا لرسالة الجامعة بوصفها معملاً للفكر الإنساني، ومركزًا رائدًا للتطوير والإبداع ؛ فللجامعة دور فعّال في إيجاد حلولًا للتهديدات الأمنية غير تقليدية، فعلى سبيل المثال التوسع فى البحوث والاستخدامات الخاصة بالمصادر الجديدة للطاقة مثل الرياح والطاقة الشمسية، والطاقة النووية، لا يتأتى إلا عن طريق عقول علمائها، وبما يقدمونه من الخدمات والاستشارات إقرارًا لمبدأ التفاعل مع المجتمع المحيط والمشاركة الفعلية.

هذا وإن الجانب المؤسسى لن يحظى بالتطوير اللازم إلا بدعم من الجانب السياسى النخبوى_ وهو الأمر الثاني الذي أشار اليه مالك عوني _؛ فلكي نحقق ما نصبو إليه من ملاءمة التعليم العالى فى الدول العربية لمواصفات الجودة العالمية لابد من توافر الإرادة السياسية؛ حيث تخصص موارد تضمن تنفيذ ما انتجته العقول البشرية. فتوافر العامل الفني المؤسسي فحسب لا يكفل مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية.

خلاصة القول إن مؤسسات التعليم العالى تستطيع إذا ما وضعت المستقبل نصب أعينها؛ أن تكون لدي طلابها رؤية مستقبلية للمشكلات المجتمعية؛ وذلك بتنمية مهارات التفكير والتأمل والإبداع إنتاجاً لمعرفة جديدة تسهم في إيجاد حلول للتهديدات الأمنية غير التقليدية، فضلا على ذلك تطرح الجامعة من خلال رؤيتها للمستقبل

سياسات من شأنها أن تخفف من التهديدات المحتملة للازمات المحتملة، والتي تهدد الأمن القومي العربي.

الخاتمة: النتائج العامة والتوصيات:

تقدم الباحثة في هذا الجزء أهم النتائج والتوصيات الأساسية التى خلصت إليها الدراسة.

أولًا: النتائج العامة:

(١) تتمثل أهم صور التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تواجه الدول العربية كافة فى النمو السكانى المتزايد، والنقص فى الموارد الطبيعية، والجريمة الدولية المنظمة...وغيرها.

(٢) إن الحديث عن تجويد التعليم الجامعي حديث حتمي؛ لمواكبة التغيرات العالمية المعاصرة، وما نتج عنها من تهديدات أمنية غير تقليدية.

(٣) إن العصر الذي نعيشه – عصر العولمة – لا مكان فيه للقدرات العادية في سوق التنافس العالمي؛ القائم على الجودة في تحصيل المعرفة والعلم.

(٤) تفتقد الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي في وطننا العربي خططًا إستراتيجية واضحة المعالم بإطار زمني (خطط قريبة أو بعيدة المدى)، فضلاً على ذلك فثمة قصور في الإمكانات المتوفرة، ونوعية مخرجات التعليم التي تريد الجامعة أن تحققها.

(٥) فيما يتعلق بالخريجين، يلاحظ أ ثمة قصورًا كبيرًا في الإعداد العلمي والمهني والمهارى، حيث لا يمتلك الخريج القدرة على مواجهة سوق العمل في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة، والتحديات التي نعيشها في مجتمع المخاطر.

(٦) لا تفتقر البلدان العربية ذات الإنتاج العلمي المنخفض، وجود مؤسسات جامعية، ومراكز بحثية؛ فهناك مؤسسات ومراكز بحثية كثيرة، و إنتاج علمي جيد ، وإنما تفتقر ضعف القدرة المؤسسية، والميزة التنافسية للجامعات والمراكز البحثية، وغياب التمويل والحوافز المادية والمعنوية، وضعف الثقافة التقنية، وقصور واضح في معايير النشر العلمي المميز – وخاصة النشر الإلكتروني– وعدم إدراج مجلات علمية محلية في قواعد البيانات الدولية، وبطء استجابة الحكومات، والمراكز البحثية لمتطلبات التحول الرقمي، وهذا بشكل خاص في مجال التعليم والبحث والنشر العلمي.

(٧) عدم رضا المجتمع الخارجي عن المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

(٨) أصبحت النظرة إلى واقع الجامعات العربية فى سياقها الدولى تكشف عن فجوة يتزايد اتساعها بمرور الزمن بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما يخلق مزيد من المسؤولية الاجتماعية عند وضع السياسات التعليمية.

(٩) إن ثورة المعلومات والاتصالات الجديدة خلقت مشكلات وتحديات جديدة، يجب وضعها فى الاعتبار عند وضع السياسات التعليمية للجامعات.

ثانيًا: التوصيات:

(١) يجب أن تهدف برامج التعليم الجامعى إلى تنمية مهارة فهم الطلاب للقضايا والتحديات المعاصرة، من خلال إطار متكامل قائم على الإبداع وليس الحفظ والتلقين.

(٢) أهمية إدراك الجامعات العربية دور التجويد فى التعليم العالى، وأن يشمل مدخلات العملية التعليمية كافة، دون الاقتصار على المباني والأدوات.

(٣) لابد أن يؤكد توصيف المقررات الدراسية فى التعليم الجامعى على مهارات أساسية منها: المبادرة والحوار والتفكير النقدي والعقلاني؛ وذلك لتخريج أفراد قادرين على مواجهة التحديدات الجديدة.

(٤) تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وربط التعليم الجامعي بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.

(٥) تنويع برامج خدمة المجتمع (محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش العمل)

(٦) ضرورة تحقيق مبدأ التعاون العربى فى مواجهة الأخطار والتحديات الأمنية غير التقليدية، وذلك من خلال تبادل الخبرات العلمية والكوادر الفنية.

(٧) ضرورة أن تكون مؤسسات التعليم العالي في المجتمعات الحديثة محورًا متعدد الأبعاد والنشاطات، ولا يقتصر دورها على النشاط الأكاديمي والبحثي فحسب، بل يتعداه إلى عدد من النشاطات التي تخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها، والمجتمع الذي يحتضنها؛ فالجامعة مركز أكاديمي، ومولد معرفي، وحاضن تقنية، ومركز لمختلف النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، التي قد تتعدى حدود أسوارها.

المراجع العربية والأجنبية

١- المراجع العربية:

(١)أحمد فريجة، لدمية فريجة (٢٠١٦ م)، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.

(٢)إسراء أحمد إسماعيل (٢٠١١م)، الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنسانى فى المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر العدد ١٨٦، المجلد ٤٦.

(٣)خالد محمد غانم (٢٠١١م)، مشكلات الأمن البيئى، فى مراحل ما بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر العدد ١٨٦، المجلد ٤٦.

(٤)خامرة بوعمامة جودة (٢٠١٨م)، مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

(٥)زميري فاطمة الزهراء(٢٠١٨م)، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مخرجات التعليم العالي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

(٦)رضا محمد هلال (٢٠١١م) أمن الموارد وآثاره الاستراتيجية على الدول العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦ أكتوبر، المجلد ٤٦.

(٧)ستيف توليو وتوماس شمالبرغر (٢٠٠٣م)، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف – سويسرا.

(٨)سحر عيسى محمد خليل (٢٠٢٠م)، الدور المقترح للمؤسسات التعليمية في تفعيل التربية الوقائية لمواجهة الحروب البيولوجية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد الثامن والأربعون، سبتمبر ٢٠٢٠م.

(٩)عادل عبد الله بركة المطيري (٢٠١٧ م) أثر التهديدات غير التقليدية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة ، المملكة الأردنية الهاشمية.

(١٠) عبد الفتاح على الرشدان (٢٠١٩م)، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد ٣ المملكة الأردنية الهاشمية.

(١١) محمد الحوت وناهد شاذلى |(٢٠٠٧م) ، التربية والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

(١٢) محسن الظالمي وآخرون (٢٠١٢م)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون – العدد التسعون، جامعة الكوفة ، العراق.

(١٣) مالك عونى (٢٠١١م) ، رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمل غير التقليدى فى المنطقة العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ، العدد ١٨٦، المجلد ٤٦.

(١٤) محمود فتحي عبد العال(٢٠٠٦م)، الأسس النظرية والمنهجية لتيار ما بعد الحداثة: تحليل نقدي، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: أ.د على ليله، جامعة عين شمس، كلية الآداب– قسم الاجتماع.

(١٥) معن خليل العمر (٢٠٠٦م)، العولمة والجريمة في المجتمع العربى، فى: التخطيط الأمنى لمواجهة عصر العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

(١٦) المعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦م)، الأمم المتحدة.

(١٧) منى يوسف (٢٠٠١م)، الحداثة وما بعد الحداثة فى: الفئات الإجتماعية، المجلد الأول، المؤتمر السنوى الثالث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

(١٨) هاني خميس (٢٠١١م)، علم الاجتماع القانوني، الاسكندرية، كلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٢– المواقع العربية الاليكترونية:

(١)خليل محمد الخطيب (٢٠٢٠ م) ، واقع البحث العلمي في الوطن العربي(٢٠٠٨– ٢٠١٨م): دراسة وصفية تحليلية، منظمة المجتمع العلمي العربي ،

https://arsco.org/article-detail-1656-8-0

(٢) سعيد صديق ،(٢٠٠٨م)، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العالمية

https://www.researchgate.net/publication/228090215_aljamat_alrbyt_wjwdt_albhth_allmy_qrat_fy_almayyr_alalmyt

(٣) هند غسان أبو الشعر، (٢٠١٢م) معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي–جامعة آل البيت في الأردن نموذجاً–

Faculty.ksa.edu.sa/72461 /20%doc . Downloaded from:

(٤) هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم (٢٠٠٤م)، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد

Faculty.ksa.edu.sa/72461/publications /20%. Downloaded from:

(٥) هند أحمد الشربينى البربرى (١٤٢٨هـ)، الجودة فى مدارس التعليم العام

Faculty.ksa.edu.sa/Dr-Alnafea/QD /bahau.doc.. Downloaded from:

(٦) محمد عوض الترتوري (٢٠١٢م)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

Faculty.ksa.edu.sa/72461/Doclib13 /20%. Downloaded from:

(٧) محمد سعد بوعامود ، المفهوم العام للأمن ، ٢٠١٣م

https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A3/

(٨) أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي(١٤٢٩هـ)، ورقة بحثية مقدمة من جامعة الباحة إلى الملتقى الأول لمسئولي الجودة في الجامعات السعودية.

Faculty.ksa.edu.sa/Dr-Alnafea/QD /bahau.doc.

(٩) محمد بن عبد الكريم الدحام (٢٠١٤م)، الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية

Faculty.ksa.edu.sa/aldaham/Documents/research/20%.
Downloadedfrom:

(١٠) عبدالله علي الخريجي و محمد حلمى أحمد مهران، الجودة فى التعليم العالى

Downloaded from :Faculty.ksa.edu.sa/Dr.Alnafea/QD/HEQ.ppt.

٣- المراجع الاجنبية:

(1) Jones, P., **Introducing Social Theory**, London, Polity Press, 2003.

(2) Nicholaki, M., **Postmodernity and Globalization Through Education**, London: Cice press , 2006.

(3) Brown, Michael**, New Clobal Dangers**, in: leashing the dogs of war: Conflict Management in adivided world, Crocker, Chester, et.al. (ed) Washington, Institute of Peace Press, 2007.

(4) Cleditsch, Nils, **Environmental change: Security and Conflict**, In: leashing the dogs of war: conflict Management in a divided world, Crocher, chester, et.al. (ed), Washington, Institute of Peace press, 2007.

(5) Mihelcic, James, **Educational Solution**, In Environmental Solutions, Nemerow, Nelson (ed.), London, Elsevier Academic Press 2005.

A Socioligical Analaysis of the Role of Higher Education Outcomes in Facing Unconventional Security Threats in Arabic Countries: A Theoritical Study

Dr. Neama Mohamed Al-Sayed Al-Sayed Moustafa

A Lecturer of Socilogy at the

Deaprtment of sociological Studies

Faculty of Education, Alexandria University

Abstract

The main issue dealt with in the current study is the way in which higher education is improved so that it becomes more compatible with countering the unconventional security threats that the entire Arab world is witnessing. Hence, the objectives of the study are determined as follows: Study of the new security landscape with its most prominent and important threats Resource security, environmental security, and organized crime. And to identify the quality of higher education in the Arab countries, by presenting the most important problems facing Arab universities. The analysis of the relationship between higher education and unconventional security threats.

The study crystallized its goals in a set of hypotheses, the first of which: the contemporary global changes have resulted in many unconventional security risks and threats, and the second: the main challenge for Arab countries lies in the interest in improving higher education; To counter unconventional security threats

The current study adopts theoretical arguments and theoretical issues in the postmodern stream. It also depends to verify these assumptions on the method of re-analysis.

The study reached a number of general results and recommendations, the most important of which are: The most important forms of unconventional security threats facing all Arab countries are the increasing population growth, the lack of natural resources, organized international crime ... and others, and the talk about improving university education is a talk inevitable; To keep pace with contemporary global changes, and the resulting unconventional security threats. The era in which we live - the era of globalization - has no place for ordinary capabilities in the global competition market, based on quality in the acquisition of knowledge and science.

Keywords: unconventional security threats, higher education, outcomes of higher education, scientific research, community service.